

ان لا يعتق ما لم يعتق وان غسل لانه لما لم يعتق بنفسه الموت  
 انتقل الى الوارث وفي الاستحسان يعتق لانه نفس غيب  
 موته قبل ان يتقرر ملك الوارث فيه ومنه ان يقول انتحر  
 قبل موته فبشره او يوم ومضى الشهر واليوم فهو مقيد  
 حتى يمك يبعه خلافا للفر ولوقال اذ امنت او قتلت  
 فاقت حرفه فذرف يكون مدبرا خلافا لابي برف والله  
 اعلم هذا **باب** في نكاح احكام الاستيلاء  
 هو طلب الولد لغة وشرعا طلب الولد من الامة وام الولد  
 اسم للامة المستولى من الاسماء التي خرج بها من العموم  
 الى الخصوص كالحج والتميم ونظيره البيت والجم **ولد**  
**امه من السيد** اي من ولها **تملك** لما روي عن ابي عبد الله  
 رضي الله عنه انها عليه السلام قال من وطئ امه فولدت  
 له فهي معتقة عن ذريته رواه احمد وابن ماجه وعنه روي  
 الله عنه ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال اعتقها ولدك اراه ابن ماجه والدارقطني وهو  
 حجة على غيره وداود في تجوز بيعها وبنها لا تعتق بموت  
 الوطئ المتد لا الجار روي عن علي رضي الله عنه انه كان يجوز  
 بيع امهات الاولاد قلنا قد صح انه رجع الى قول الجماعة  
**وتوطئ** ام الولد **وتستقدم** **وتوجر** **وتزوج** لبقا بملكه  
**فان ولدت بعده** اي بعد الولد الاول **تمت** نسبه اي  
 نسب الولد من الوطئ **بلا وعرة** منه ولا يثبت في اول مدحة

الادان يعتق به وقال المشافى يثبت اذا اعترف بالوطئ وان  
 عمل عنها الا ان يدعي انه استبرأها بعد وطئها بحضنة  
 لان في المنكوحه يثبت بالعقد المقتضى الى الولد بواسطه  
 الوطئ فلا يكون الوطئ ففصر مع كونه اكثر ايضا امتينا  
 للنسب اولى وبه قال مالك واحمد ولنا انه لا فرس لها  
 لانها لو صارت فرسا بالوطئ لوجب بزوال فرسها بالهي  
 عدة فاذا كان كذلك لا يثبت الا باعتراقه ولو اعترف بالحمل  
 فان جاءت به **لستة** اشهر يثبت نسبه للمتيقن بوجوده  
 وقت الاقرار والافرق بين ان يكون حيا او ميتا بعد  
 ما استبان خلقه وان جاءت به لاكثر لم يثبت ووطئه  
 في ذريها يلزم الولد عند مالك واحمد ووجه ضعفه عند  
 المشافى في **خلاف** الولد **الاول** فانه لا يثبت الا باعتراقه  
 كما ذكرنا **وانتفى** **نسب** ولد ام الولد بعد ما اعترف بالاول  
**بنسبه** **المنجرد** **نفيه** من غير لعان لان فرسها ضعيف  
 حتى يملك **ثقله** بالتمزج بخلاف المنكوحه حيث لا يثبت في  
 نسب ولدها الا باللعان لتأكد الفرس الاثر كما ذكره مالك  
 ابطاله بالتمزج وفي المبسوط انما يملك نفيه ما لم ينقض  
 القاضيه اولى يتناول ذلك فاما اذا قضى القاضيه به  
 فقد لزومه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد النفاول  
 ومدته قد ذكرنا في باب اللعان ولو اعتقها ثم جاءت  
 بولد لاسنن لزمه وليس له ان يتزوج اختمها عند الوجه

والاسنن نفيه لان فرسها ضعيف كالمركب